

المحور الرابع: إسهامات معايير المحاسبة الدولية في تحسين المعلومات المحاسبية

تلعب معايير المحاسبة الدولية دوراً مهماً في تحسين وتحقيق معلومات محاسبية ذات جودة عالية من خلال ما يلي:

الفرع الأول- تقديم قوائم مالية وفق أسس مختلفة

أولاً- القوائم المالية القطاعية:

نظراً للتطور الاقتصادي وما تواجهه الشركات من منافسة شديدة دفعت بها إلى التنوع في خطوط الانتاج أو فتح فروع تابعة للشركة في مناطق جغرافية مختلفة حيث الاختلاف في معدلات الربحية، وفرص النمو، وحجم المخاطر التي قد تتفاوت بشكل كبير بين قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية، لذلك تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة للحصول على معلومات إضافية أكثر تفصيلاً تساهم في تقييم أفضل لأداء الشركات، فكانت الحاجة إلى ظهور القوائم القطاعية والتي تعرف على أنها تقسيم الشركة إلى أجزاء قطاعية سواء قطاعات أعمال أو القطاعات الجغرافية وعرض البيانات المالية القطاعية المجزأة جنباً إلى جنب مع معلومات الشركة الإجمالية، حيث أن توفير المعلومات بهذا الشكل مهم لكافة الفئات المستخدمة لها، وهذا لأهمية المعلومات التي تقدمها القوائم القطاعية سواء لقطاعات الأعمال أو القطاعات الجغرافية، إذ أنها تتضمن محتوى معلوماتي يؤثر في اتخاذ القرارات ويساعد في تقييم أداء الشركات بشكل أفضل.[9]

ولقد تطرق المعيار المحاسبي الدولي الرابع عشر إلى التقارير المالية للقطاعات، والذي أستخدم بمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS8 " القطاعات التشغيلية" والذي يهدف إلى الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدم القوائم المالية من تقييم طبيعة الأنشطة التجارية للشركة وآثارها المالية ومختلف البيانات الاقتصادية التي تعمل فيها.[10]

ثانياً- القوائم المالية ذات الغرض العام:

كما أشرنا سابقاً تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر الشركة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، حيث تختلف المعلومات التي يحتاجها المستخدمين من مستخدم لآخر.

ونظراً لصعوبة إعداد أكثر من مجموعة من القوائم المالية مختلفة تلبي كل منها جهة معينة من مستخدمي القوائم المالية، يتم إعداد قوائم مالية واحدة تدعى القوائم المالية ذات الغرض العام بحيث تلبي تلك القوائم معظم ما تحتاجه الأطراف الخارجية المهتمة بأمر الشركة.

ويغطي معيار المحاسبة الدولي IAS1 القوائم المالية ذات الغرض العام، ويبدأ المعيار بعرض الأسس العامة التي يتوجب مراعاتها عند إعداد تلك القوائم ثم يغطي بشكل مفصل محتويات تلك القوائم وطريقة عرضها، وذلك بهدف ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس الشركة عبر الفترات المالية المتتالية، والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال، وحتى تكون هذه القوائم ذات جودة عالية يجب أن تحتوي على معلومات وبيانات ملائمة وذات مصداقية وموثوقية[11].

ويتم إظهار القوائم وفق مبادئ أساسية لعرض المعلومات وكذلك أسس للاعتراف والقياس سوف نوضح المعايير المحاسبية الدولية التي تعرضت للنقاط السابقة كما يلي:

فالمعيار المحاسبي الدولي [IAS32:12] الأدوات المالية- العرض يهدف إلى وضع مبادئ أساسية لعرض الأدوات المالية* إما كالتزامات أو حقوق ملكية والحالات التي يتم فيها إجراء عمليات التقاص بين الأصول والمطلوبات المالية، ويتم تطبيق متطلبات هذا المعيار لتصنيف الأدوات المالية من وجهة نظر مصدر الأداة المالية، إلى أصول مالية ، مطلوبات مالية وأدوات حقوق الملكية، وكذلك تصنيف العوائد المتعلقة بها من فوائد وأرباح الأسهم والأرباح والخسائر الناجمة عنها كما يبين المعيار الحالات التي يجب إجراء مقاصة بين الأصول والمطلوبات المالية.

أما المعيار المحاسبي الدولي IAS39: الأدوات المالية- الاعتراف والقياس، وقد جاء هذا المعيار استكمالاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي IAS32 المتعلق بعرض الأدوات المالية، ويعتبر هذا المعيار نقطة تحول هامة في الفكر المحاسبي والذي يتجه أكثر فأكثر نحو مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس والإثبات المحاسبي، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية، كما يهدف المعيار IAS39 إلى وضع أسس الاعتراف والقياس المتعلقة بالأصول المالية والمطلوبات المالية، وللعقود المتعلقة بشراء أصول أو بنود غير مالية، ويبين المعيار كيفية تصنيف الأصول والمطلوبات المالية ومتى يتم إلغاء الاعتراف بها.[13]

وكما أشرنا سابقاً فإنه في 1 جانفي 2015 قد يحل محل IAS39 المعيار IFRS9 معيار الإبلاغ المالي الدولي: الأدوات المالية- التصنيف والقياس، ويغطي تصنيف وقياس الأصول المالية. وبالنسبة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية فهناك معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 الأدوات المالية- الإفصاحات، ويهدف هذا المعيار إلى بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية بحيث تمكن مستخدمو تلك القوائم من تقييم:

أ- الأهمية للأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للشركة؛

ب- طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها الشركة خلال الفترة المالية وكذلك بتاريخ إعداد التقارير المالية وكيفية إدارة الشركة لهذه المخاطر.

وتعتبر المتطلبات الواردة في هذا المعيار مكملية للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول والمتطلبات المالية الواردة في المعيارين 32 و 39.

ثالثاً- القوائم المالية المرحلية:

تشكل القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها وسيلة الإبلاغ الرئيسية التي يعتمد عليها مستخدمو المعلومات المحاسبية، وتعتبر التقارير المالية السنوية المدققة هي الوسيلة الأولى التي يعتمد عليها متخذي القرارات الاقتصادية إلا أن للتغيرات المتسارعة والأحداث المتلاحقة التي تمر بها الشركة تجعل الحاجة متزايدة لوجود معلومات تغطي فترات أقصر من سنة واحدة، ومن هنا تستمد التقارير المالية المرحلية أهميتها والتي تبقى مستخدم المعلومات المحاسبية على إطلاع مستمر على نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي، إما بشكل ربع سنوي أو نصف سنوي أو حتى شهري[14]، وهذا يمكن مستخدمو المعلومات المحاسبية ومساعدتهم على تقييم أداء الشركة والتنبؤ بالوضع المالي لها مستقبلاً وهذا بدوره يساعد في اتخاذ القرارات المناسبة.

وقد تعرض المعيار المحاسبي الدولي IAS34 لموضوع التقارير المالية المرحلية، ويهدف إلى [15] وصف وتحديد الحد الأدنى من محتوى التقارير المالية المرحلية، وكذلك وصف مبادئ الإعراف والقياس في القوائم المالية المختصرة أو الكاملة لفترة مالية مرحلية معينة، مما يساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الرشيدة.

ولم يحدد هذا المعيار الشركات التي يطلب منها تقديم هذا النوع من التقارير المالية أو عدد مرات تقديم تلك التقارير، كما يشجع هذا المعيار الشركات التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية على تقديم تقارير مالية مرحلية تغطي النصف الأول من سنتها المالية على الأقل وخلال فترة لا تزيد عن 60 يوم من نهاية الفترة المالية.

ويعرف التقرير المرحلي المالي كما يلي: [16] هو التقرير المالي الذي يحتوي إما على مجموعة كاملة من البيانات المالية، أو على مجموعة من القوائم المالية المختصرة.

ولقد حدد هذا المعيار شكل ومحتوى التقرير المالي المرحلي كما يلي: [17]

أ- إذا أصدرت الشركة مجموعة كاملة من القوائم المالية في التقرير المرحلي (الميزانية، بيان الدخل، بيان التغيرات في حقوق الملكية، بيان التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية و الإيضاحات التفسيرية)، عندها يجب أن تمثل تلك القوائم المالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم IAS1؛

ب- إذا اختارت الشركة إعداد قوائم مالية مختصرة، فإن التقرير المالي المرحلي يجب أن يتضمن كحد أدنى ما يلي: (ميزانية عمومية مختصرة، بيان دخل مختصر، بيان مختصر يبين إما كافة التغيرات في حقوق الملكية أو التغيرات في حقوق الملكية باستثناء العمليات الرأسمالية مع الملاك والتوزيعات على الملاك، بيان تدفق نقدي مختصر، ملاحظات تفسيرية مختصرة).